الفصل السادس

التربية وتحقيق مبادرات التغيير والإصلاح في عصر العولمة

- تمهيد.
- حدود الإصلاح.
- التغيير الشامل.
- تحديات الإصلاح العربى.
- وثيقة تطوير وإصلاح الوطن العربى.
- اسهامات التربية فى صياغة مبادرات التغيير والإصلاح وتحقيقها.

تمهيد:

أصبحت كلمة الإصلاح الآن تتردد فى كل موضع، سواء على المستوى المحلى أو على الصعيد القطرى أو فى المنتديات الدولية.

وتعددت الخطابات التى تتناول قضية الإصلاح، فهناك الخطابات الرسمية التى تصدر عن الحكومات العربية على اختلافها، والتى تحذر من فرض الإصلاح من الخارج، على أساس أنها ستتناوله بعنايتها بطريقتها ومن الداخل، مراعاة للخصوصيات الثقافية، واحتراما للإيقاع التدريجى خوفا من انقلاب الأوضاع السائدة. وبالإضافة إلى ذلك هناك الخطابات التى تصدر عن مؤسسات المجتمع المدنى على تنوعها. فالأحزاب السياسية فى البلاد التى تطبق التعددية السياسية مطلقة كانت أو مقيدة تنادى منذ زمن بالإصلاح السياسى الذي يهدف إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية، وبرفع القيود المفروضة من الحكومات على حريات التنظيم والتعبير والتفكير. بالإضافة إلى ما تقدم، هناك مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى كالنقابات المهنية والجمعيات غير الحكومية، ولا ننسى فى هذا المجال أصوات المثقفين المرتفعة، والذين يدعون إلى إلغاء الحواجز والقيود التى تحول دون اندفاع المجتمعات فى طريق الديمقراطية، والتى ينبغى أن تكون فى تصورهم بلا ضفاف!

أولا: حدود الإصلاح:

والواقع أن ترديد كلمة الإصلاح بغير ردها إلى أصولها النظرية، وإلى ممارساتها التاريخية فى العالم وفى الوطن العربى، يجعل الكلمة تستخدم بمعان متعددة، وبطريقة يشوبها الغموض، والواقع أن القرن العشرين شهد صراعا عنيفا على مستوى النظرية والتطبيق بين إستراتيجيين للتغيير الاجتماعى، هما: الإصلاح والثورة.

وهكذا حين نستخدم فى الوقت الراهن مفهوم «الإصلاح» فلابد أن ندرك أن الإصلاح فى حقيقته هو محاولة للتغيير الاجتماعى المخطط Planned Social Change، وذلك إذا أردنا أن نستخدم مصطلحات علم الاجتماع المعاصر.

والسؤال:

إصلاح وفقا لأى رؤية؟

إن استحضار تحليل التراث النظرى واستحضار الخبرة التاريخية لا يكفى، ذلك أنه لابد حتى يكون الإصلاح رشيدا أن نسأل منذ البداية إصلاح، ولكن وفقا لأى رؤية؟

ولو اعتمدنا على التراث النظرى المعاصر فى مجال التنمية المستديمة لاكتشفنا أن هناك مفهوما محوريا أصبح يشيع استخدامه فى الوقت الراهن وهو مفهوم «الرؤية الاستراتيجية» ويعنى بها مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحكومة ما فى ربع القرن القادم.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغى أولا أن تنطلق من مفهوم التنمية المستديمة، ويجب ألا تنفرد أى نخبة سياسية حاكمة بوضعها، ذلك أن الرؤية الاستراتيجية ينبغى أن تكون صياغتها عملية مجتمعية شاملة يشارك فى وضعها السلطة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفة.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغى أن تنقل للجماهير العريضة من خلال وسائل الاتصال العصرية، حتى تتضح أهداف التنمية وأساليبها، ويتم حشد الجهود المختلفة لتحقيقها، فى إطار من الديمقراطية الكاملة والشفافية المطلقة، والمحاسبة، والتقييم المستمر.

غير أن مفهوم «الرؤية الاستراتيجية» بالرغم من صلاحيته وفعاليته كأساس لتوجيه عمليات الإصلاح، أو لنقل بمعنى أدق عملية التغيير الاجتماعى المخطط، إلا أنه لن يحل مشكلة ضرورة الاختيار الإيديولوجي الرشيد بين توجهات إيديولوجية متصارعة، ومتباينة فى أهدافها ووسائلها. وإذا كان صحيحا ما ذهبت إليه حركة «ما بعد الحداثة» من أن القرن العشرين شهد سقوط المذاهب أو الأيديولوجيات الكبرى كالماركسية الجامدة أو حتى الرأسمالية المتطرفة، والتى زعمت أن لديها الحلول لكل مشكلات البشر، والبلسم الشافى لكل أمراض المجتمع، إلا أنه يبقى أن الدرس الأكبر الذي يمكن أن نستخلصه من خبرة القرن العشرون، هو أنه ليس هناك أى إيديولوجية كبرى من تلك التى شهد ممارستها القرن العشرين تتسم بالاكتمال. فالماركسية التى تصدت لحل مشكلات العدل الاجتماعى جارت على الحقوق السياسية للشعوب، وأقامت نظما سياسية شمولية مارست القهر العنيف على الجماهير باسم الثورة. والرأسمالية التى تصدت لمشكلة النمو الاقتصادى جارت على الحقوق الاجتماعية للشعوب، وأغفلت -فى سياق نهم الشركات الرأسمالية الكبرى لتراكم الأرباح- تحقيق بعد العدالة الاجتماعية، ومن هنا نشأت ظاهرة الطبقات الاجتماعية المستبعدة والمهمشة فى قلب مراكز العالم الرأسمالى المتقدم، بل إن ظاهرة الفقر الشديد أصبحت ملحوظة فى عديد من الأحياء الشعبية فى العواصم الغربية الكبرى.

ولعل كل هذه التطورات هى التى دفعت بالفلاسفة والسياسيين لالتماس حلول أخرى أكثر كفاءة لحل مشكلة الوضع الإنسانى المتدهور على مستوى العالم.

فى المجال النظرى ظهرت فى العقود الأخيرة إبداعات فلسفية كبرى لعل أهمها على الإطلاق «نظرية عن العدل» التى صاغها فيلسوف جامعة هارفارد «جون رولز». هذه النظرية استوعبت باقتدار النقد الماركسى التقليدى للرأسمالية المتطرفة فى كونها استبعدت بعد العدل الاجتماعى فى تركيزها المحموم على النمو الاقتصادى المتصاعد، وعلى التراكم الرأسمالى اللامحدود. وهكذا قرر «جون رولز» بكل جلاء ووضوح، ولأول مرة فى تاريخ الفكر الليبرالى، أن هناك مبدأين للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

ويشاء جدل التاريخ أن تنتقل هذه النظرية إلى عالم السياسة المعقد الزاخر بالتيارات المتلاطمة والمنافسات المحمومة بين العقائد والأفكار المتضاربة، فتنشأ حركة «الطريق الثالث». وهذه الحركة السياسية -لأنها ليست في الواقع إيديولوجية مكتملة- تهدف الجمع في تركيب واحد بين ديناميكية الرأسمالية، من حيث حفز الدافع الخاص وتنميته وتشجيعه على الإسهام بفاعلية في جهود التنمية المستديمة، وتحقيق بعد العدالة الاجتماعية في الوقت نفسه، من خلال شبكة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية[1].

وهكذا يمكن القول: من المهم تحقيق الإصلاح، وفق رؤية استراتيجية متكاملة، تقوم على دعائم ثلاث: الحرية السياسية والعدل الاجتماعي، والانفتاح الثقافي على العالم.

خلاصة القول: نحن نعيش في عصر العولمة والتكتلات الإقليمية وحوار الثقافات، ولابد للرؤية الاستراتيجية التي توجه عملية التغيير الاجتماعي المخطط، أن تضع في اعتبارها التغيرات الكبرى التي لحقت ببنية المجتمع العالمي لذلك فإن السؤال الملح، هو:

ما مكونات مشروع الإصلاح العربي، وما القوى السياسية والاجتماعية التي ستقوم على تنفيذه، وفي أي مدى زمني؟

بهذا التساؤل المبدئي نكون قد دخلنا في صميم المشكلة العويصة التي تواجه المجتمع العربي في مرحلة تطوره الراهنة، والتي لو أردنا أن نختزلها في عبارة واحدة لقلنا أنها سيطرة الشمولية والسلطوية التي تمارسها النظم السياسية العربية، والتي أدت إلى ما يطلق عليه العجز الديمقراطي! بمعنى الافتقار الشديد إلى الممارسات الديمقراطية، من أول ترسيخ مفهوم الديمقراطية ذاتها، واكسابه الشرعية الدستورية والقانونية والثقافية التي يستحقها، وخصوصا بعد الخبرات المريرة التي عاناتها الشعوب في القرن العشرين، نتيجة ممارسات النظم الديكتاتورية أيا كانت صورتها.

والمتأمل لردود أفعال النظم السياسية العربية على اختلاف توجهاتها ازاء قضية الاصلاح يكتشف أن ممثليها من الملوك والرؤساء والقادة بعد أن يؤكدوا ضرورة أن ينبع الاصلاح من الداخل، يمارسون سياسة المماطلة في التنفيذ بالاستناد إلى تعليلات شتى. بعضهم يقرر أنهم بدأوا الاصلاح فعلا منذ سنوات طويلة ولم يتبق إلا بعض الخطوات البسيطة حتى تكتمل صورة النموذج الديمقراطي الأصيل كما يعتقدون أن نظمهم تمثله، والبعض الآخر بعد أن أعلن نيته في الاصلاح يبدأ بخطوات بالغة البطء في إدخال بعض التحسينات الشكلية في أداء النظم، على أساس أن التسرع في هذا المجال بالغ الخطورة، وقد يؤثر على الاستقرار السياسي، في تجاهل تام للتفرقة الضرورية بين الاستقرار والجمود بل والانهيار السياسي! وفي كل الأحوال ليست هناك خطط عربية معلنة للاصلاح تحدد مفهومه وتبين مكوناته واجراءاته ومداه الزمني، والقوى السياسية والاجتماعية التي ستقوده.

ويمكن الزعم بأن كل الرؤى العربية الرسمية -بلا استثناء- التى تتحدث عن الاصلاح تعنى فى الواقع اصلاحا مبتوراً وليس تغييراً شاملا مطلوبا وضروريا، خصوصا ونحن نعيش فى عصر العولمة بشعاراتها المرفوعة عن الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان[٢].

وجدير بالذكر إن قضية التغيير لاينبغى أن تتوقف عند استبدال بعض الوجوه بوجوه أخرى، أو الإطاحة بشخص دون آخر، ولكن **التغيير يعنى أولا وقبل كل شيء أسلوبا جديدا فى العمل، ووسائل مدروسة فى مواجهة المشكلات والتحديات، ونماذج بشرية أكثر شفافية وإيمانا بشيء اسمه الواجب تجاه الوطن قبل جنى الثمار.**

وللأسف الشديد أن الواقع يؤكد أن المصالح الخاصة تغلبت كثيرا على المصالح العامة، وان الأمور اختلطت كثيرا، بين ما هو خاص وما هو عام، بل أن الكثيرين فى موقع القرار والسلطة خلطوا الأوراق ووصلوا إلى درجة الاعتقاد بأنهم يديرون املاكا خاصة فتحكموا فى رقاب العباد دون رحمة أو ضمير.

ان هذه السلوكيات الغريبة والشاذة لم تعد مقصورة على مجموعة من الأفراد فى بعض مواقع العمل، ولكنها تحولت الى ظواهر عامة فى مواقع كثيرة، من هنا أصبحت الحلول أكثر صعوبة حتى لو نجحنا فى تغيير بعض الوجوه؛ لأن هذه الوجوه أصبحت لها مدارس وتلاميذ وحواريون تربط بينهم مصالح وتجمع بينهم أحلام فى أن يبقى الواقع كل الواقع على ما هو عليه، فإذا سقط صنم ظهرت خلفه عشرات الأصنام من أصحاب المصالح.

ان اخطر ما حدث فى السنوات الأخيرة ظهور مجموعة من العلاقات الغريبة بين اطراف تختلف فى دورها وظروف تكوينها فى كل شيء.. كانت ابرز هذه العلاقات الثلاثية الشهيرة والتى تمثلت فى زواج باطل بين السلطة.. ورأس المال.. والإعلام.

الذى نعرفه أن السلطة تتحمل مسئولية القرار فى توجيه أمور الناس والمجتمع، وأنها بحكم القانون والدستور تتحمل شئون العمل والإدارة والمؤسسات، وان هذه المسئوليات تحكمها قواعد واجراءات وقوانين تحدد نوعية الأنشطة التى تقوم بها مؤسسات الدولة كل فى اختصاصه، كما أن هذه القوانين تضع نظاما للمحاسبة، وقواعد للمساءلة أمام أى تجاوز أو خطأ أو انحراف.

أما رأس المال فهو نشاط خاص تحكمه عوامل كثيرة تبدأ بمصادره وتنتهى عند مسئولياته تجاه المجتمع.. ان رأس المال أحد الجوانب الرئيسة التى يقوم عليها كيان المجتمعات على المستوى الاقتصادى والإنسانى، وبقدر قيام هذا القطاع بمسئولياته اقتصاديا واجتماعيا بقدر نجاحه فى إيجاد صيغة من التلاحم بين المجتمعات.

وكلما اقترب رأس المال من قضايا وهموم الناس كان اكثر إنسانية.. ولكنه أحيانا يتحول إلى وحش كاسر يسعى لتحقيق أهدافه حتى ولو كان ذلك ضد كل القواعد والقيم

والتقاليد. يستطيع رأس المال أن يكون مصدر أمن وحماية واستقرار، وفى المقابل فإنه كثيرا ما تحول الى أدوات استنزاف ونهب ودمار.

أما الإعلام فهو أخطر اسلحة العصر الحديث، وقد تجاوز فى خطورته كل الاسلحة التقليدية بما فيها أسلحة الحروب.. هناك الآن حروب تدور فى ميادين القتال وحروب أخرى تدور فى هذا الفضاء السحيق من خلال الفضائيات والاقمار الصناعية والإنترنت وأجهزة الكمبيوتر والصحف والمجلات والشاشات والإذاعات ومصادر المعلومات باختلاف أشكالها وأساليبها.

والمفروض أن يكون الإعلام صاحب دور ورسالة فى إيجاد إنسان أفضل وفى توفير معلومات صحيحة ووجهات نظر محايدة وحريات فى التعبير.. وقبل هذا كله إيمان بحق الإنسان فى المعرفة.

ومن هنا فإن الإعلام يدخل فى نطاق الرسالات الكبرى تجاه الإنسانية يشبه فى ذلك مدارس الفكر.. والفنون والإبداعات الخالدة فى تاريخ البشرية، وأمام خطورة دور الإعلام ومدى تأثيره الرهيب كانت المعارك تدور بين رأس المال والسلطة وكان الصراع الأزلى: من منهما يملك هذا الكيان السحرى الرهيب؟ كانت السلطة تسعى إلى الإعلام لأنه يحقق لها أهدافها فى التأثير فى الجماهير حتى لو وصل إلى درجة التضليل.. وكان رأس المال يسعى إلى الإعلام لانه وسيلة قوة وسلطان لدى السلطة، وهو أيضا وسيلة سريعة لتحقيق المكاسب بمنطق رأس المال.

وفى الوقت الذى كان ينبغى أن يكون الإعلام فيه محايدا حتى يقوم بمسئولياته فإن صراع السلطة ورأس المال فتح أبوابا كثيرة لإيجاد صيغة من التواطؤ بين السلطة ورأس المال والإعلام، وكان الإعلام هو الضحية الكبرى فى ذلك فقد تنكر لمسئولياته وأصبح بوقا للسلطة أو قوة وأداة ردع فى يد رأس المال وفقد الكثير من دوره ومصداقيته ومسئوليته تجاه المجتمع والناس.

هنا تفتحت أبواب كثيرة لعلاقات غير سليمة وغير صحية تفتقد الشفافية بين السلطة ورأس المال والإعلام.. وقد ظهر واضحا فى كثير من الأحيان ان التداخل بين هذه الثلاثية أصبح ظاهرة خطيرة فى كل شىء.

لم يعد غريبا أن يمارس رأس المال ضغوطا على السلطة من أجل الحصول على امتيازات أو فرص أو مكاسب تتجاوز كل امكاناته.. وكانت الصورة الواضحة على هذا التجاوز ما حدث مع رجال الأعمال الهاربين بأموال البنوك.. لقد مارسوا كل أنواع التحايل حتى حصلوا على بلايين الجنيهات ثم أخذوها وهربوا تاركين السلطة تعيد حساباتها.. ولم يكن ذلك بسبب جشع رأس المال فقط، ولكن جاء ذلك فى شكل تواطؤ واضح وصريح من السلطة ممثلة فى البنوك.

لم يكن غريبا أيضا أن يستخدم رأس المال كل امكاناته من أجل الحصول على حصانة تحميه فى مجلس الشعب أو الشورى، وقد تكشفت لنا حالات كثيرة خرج أصحابها من مجلس الشعب لفساد فى الذمم أو تحايل على القانون أو إساءة استخدام الحصانة.. وبجانب هذا كانت تجاوزات توزيع الاراضى والمشروعات دون مراعاة لقواعد اقتصادية أو استثمارية.. أو حتى أبسط قوانين العدالة الاجتماعية.

وفى وقت ما اكتشفت السلطة أن رأس المال قد خدعها، بل وضللها لأنه لم يكن على مستوى ثقتها وأحلامها فيه.. ومن هنا نشأت أزمة ثقة بين السلطة ورأس المال، وكان السبب الرئيس فى ذلك أن التداخل بينهما كان شديدا على كل المستويات، بل ان هذا التداخل تجاوز كل الحدود والقوانين.

فى جانب آخر دخل الإعلام لعبة صراع المصالح بين السلطة ورأس المال.. البعض من أصحاب رؤوس الأموال اشترى قنوات فضائية لكى يحمى مصالحه، ويمارس نوعا من أنواع الضغط على السلطة.. أو على أصحاب رؤوس الأموال الآخرين. وهنا وجدنا معارك حامية بين رجال الأعمال والسلطة استخدمت فيها أسلحة من النوع الثقيل مثل القنوات الفضائية.. ودارت معارك أخرى بين رجال الأعمال بعضهم بعضا وكانت ساحتها أيضا الفضائيات.

وعلى مستوى آخر كانت الصحافة تلعب دوراً خطيراً فى هذه الصراعات، حيث اخذت -فى احيان كثيرة- صورة حملات تشويه ضارية أو موضوعات نارية أو قصص واخبار افتقدت فى أحيان كثيرة المسئولية والشرف.

وعلى مستوى ثالث كانت اجهزة الكمبيوتر والانترنت تشهد صراعات أخرى أخذت أحيانا شكلا سياسيا أو اقتصاديًا.. وكان هدفها الأول هو التشهير.

ولم تنج بقية الصحف من هذه الصراعات خاصة إذا وضعنا خريطة الاعلانات سواء كانت اعلانات رأس المال أو السلطة، وكلاهما حاول أن يمارس ضغوطه من خلال هذه الورقة الرابحة.

ولكن فى أحيان كثيرة هدأت حدة المعارك والصراعات بين هذه الثلاثية: رأس المال، والسلطة، والإعلام.. حتى وصلت الى ما يشبه صيغة الاتفاق، ولعل هذه هى اخطر وأسوأ المراحل التى وصلت اليها العلاقة فى هذا الزواج الباطل.

لقد انتهت كل الصراعات على مائدة اتفاق واحد يقوم على اساس الابقاء على كل شىء على حاله، فليس فى الإمكان أفضل مما نحن فيه.

هنا التقت مصالح السلطة فى الابقاء على رموزها ومصالح رأس المال فى استمرار مكاسبه ومصالح الإعلام فى أن يبقى صاحب دور حتى وإن تناقض فى أحيان كثيرة مع مسئولياته ورسالته.

هذا الزواج الباطل هو أخطر ما تعانيه مصر، لأنه يتجاوز فى تأثيره حدود الأشخاص والمؤسسات والأدوار.. انه يتحكم فى حركة المجتمع كله.. إذا أراد فعل وإذا قرر نفذ وإذا تحايل نجح.

ان اخطر ما فى هذه الثلاثية إنها جعلت من لغة المصالح الهدف والغاية، التى تسبق كل شيء ابتداءً بلفظ جميل قديم اسمه «الانتماء» وانتهاءً بصورة كنا نعلقها على الجدران اسمها «الوطن».

وفي ظل هذه التركيبة المتشابكة يصبح الحديث عن تغيير شخص أو مسئول نوعا من المسكنات التى لاتصلح أن تكون علاجا.. ولهذا فإن المطلوب موقف حاسم يقضى تماما على هذه العلاقة الغريبة، بحيث تعود السلطة إلى قدسيتها وشفافيتها ودورها فى حماية المجتمع وتأمينه.. ويعود رأس المال إلى دوره المسئول بعيدا عن الابتزاز والتحايل.. ويعود الإعلام دعوة للحق والحقيقة وسيف أمان ضد كل التجاوزات حتى لو كانت أخطاء السلطة او خطايا رأس المال أو تجاوزات الإعلام نفسه.

لابد من فض الشراكة بين ثلاثية رأس المال والسلطة والإعلام لأنها شراكة باطلة.. وزواج مرفوض حتى نبدأ صفحة جديدة أكثر شفافية وتقديرا للمسئولية وتحديدا للادوار[٣].

ثانياً: التغيير الشامل:

يصبح الاصلاح مبتورا إن لم يتصد إلى مهمة التغيير الشامل لطبيعة النظم السياسية العربية السائدة. ونحن نعترف سلفا بأن مهمة التغيير الشامل بالمعنى الذى سبق تحديده ليست سهلة ولا ميسورة، لأنها ستكون أشبه بزلزال سيعيد حرث التربة السياسية، مما من شانه تغيير مواقع جماعات السلطة وأصحاب النفوذ والطبقات المسيطرة.

هى عملية مجتمعية شاملة من شأنها -لو تمت- إعادة الصياغة الكاملة للمجتمعات العربية، بما يتفق مع معايير الدولة الحديثة التى شهدها بالفعل القرن العشرون، بحيث أصبحت هى النموذج الأمثل الذى تقتدى به الدول التى خرجت من إسار الشمولية والسلطوية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. ليس ذلك فقط، بل إن نموذج الدولة الحديثة أصبح الآن هو المرجعية التى تصبو شعوب متعددة فى مختلف قارات العالم إلى تحقيقه، من خلال تطور سلمى تقوده نخب سياسية مستنيرة، أجادت فهم لغة العصر، ولا تعاند بغباء المسار التطورى للتاريخ.

إذن ينبغى أن يكون الهدف هو تأسيس الدولة الحديثة العربية التى ينبغى ان تكون هى هدف التغيير العربى الشامل. ومما يذكر أننا كمواطنين فى العالم، شهدنا خلال القرن العشرين المعارك الضارية التى دارت بين الدول التى رفعت شعار الاشتراكية، ومع ذلك

مارست القهر السياسى العنيف ضد شعوبها، حيث ضاعت معالم دولة القانون، وشهدنا -أيضًا- الدول التى رفعت شعار الرأسمالية، والتى بالرغم من بعض السلبيات فى أدائها، فإنها انتصرت للديمقراطية ولدولة القانون.

خبرة القرن العشرين مازالت ماثلة أمام أبصارنا. إن الشعوب لاتعيش بالشعارات الفارغة من المضمون، ولكن بالممارسة الحية الفعالة.

ويمكن القول بإيجاز شديد ان الدولة الحديثة لابد ان تكون دولة علمانية تفصل بوضوح بين الدين والدولة، بحيث تقوم على التشريع وليس على الفتوى. والعلمانية لاتعنى إطلاقا فصل الدين عن المجتمع، لأن الدين يتخلل أنسجة جميع المجتمعات الإنسانية، وإنما هى -كمذهب سياسى- تحرص على الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية.

الدولة الحديثة علمانية بحسب التعريف، ولكنها أيضا تقوم على أساس فكرة المواطنة المتساوية لأعضاء المجتمع بغض النظر عن الدين واللون والجنس. وهى تمثل دولة القانون بامتياز، ونحن نعرف أن الدول -فى الفقه الدستورى- تندرج تحت فئتين لا ثالث لهما: دولة القانون التى تعتمد فى أدائها على الدستور والتشريعات والقوانين الصادرة بالاستناد إليه، والدولة البوليسية التى ليست فيها سيادة للقانون، وتقوم عمليات القبض على الناس ومحاكمتهم بطريقة عشوائية لا تخضع لقانون محدد، ودون ضمانات أساسية للمتهمين، كما تنص على ذلك قوانين الاجراءات الجنائية فى كل الدول المتحضرة.

والدولة الحديثة تطبق عادة نظرية الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحرص على حراسة هذا الفصل وضمان عدم اختلاط الأوراق، حتى تقوم كل سلطة بالدور المنوط لها.

والدولة الحديثة تقوم على أساس الديمقراطية، حيث تحترم التعددية السياسية، وتوفر ضمانات حرية التنظيم وحرية التعبير وحرية التفكير. وهى لذلك عادة ما تجرى بها انتخابات دورية تتسم بالشفافية لكافة المجالس التشريعية والمحلية، كما تؤمن إيمانًا عميقا بتداول السلطة، وهو المبدأ الذى هو أشبه بالعمود الأساسى الذى يتمحور حوله نظام الحكم، ومن ثم فليس فيها رؤساء مخلدون، يحكمون للأبد فى ظل تبريرات شتى.

ولا يجوز فى الدولة الحديثة أن يهيمن فيها حزب سياسى واحد على مجمل الفضاء السياسى، ويحول بالتالى باقى الأحزاب إلى «كومبارس» يدورون فى فلك الحزب الحاكم.

ثالثًا: تحديات الإصلاح العربى:

يشير الحديث السابق إلى الإصلاحات التى يجب عملها من أجل بناء الدولة الحديثة، ولكن هذه الإصلاحات تواجه -فى حالات عديدة ومتعددة- عديداً من التحديات، وذلك ما يوضحه الحديث التالى:

وللتحدث بصراحة عن متطلبات الاصلاح العربى غير المبتور أو ما يُطلق عليه التغيير الشامل، علينا أن نعيد النظر فى طبيعة النظم السياسية ذاتها التى تحكم حركة الدول العربية المختلفة فى الواقع.

وعلى سبيل المثال تحتاج دول عربية بعينها إلى تغيير شامل، كما حددنا معالمه وفى ضوء القواعد التى تقوم عليها الدول الحديثة.

هناك أولا مجموعة من الدول العربية لا تتوافر فيها معايير الدول الحديثة. بعضها ليس فيها دستور ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث، وبعضها لا يطبق نموذج دولة القانون كما هو متعارف عليه، فليس فيها نظام قضائى حديث يستند إلى مجموعة من التقنيات المعلنة. وبعضها ليس فيها أى أحزاب سياسية، والبعض الآخر لايعرف إلا فكرة المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة من نقابات مهنية وعمالية وأحزاب سياسية وجمعيات تطوعية.

ونخطئ لو ظننا أن هذه الدول التى تحتاج إلى تأسيس دول حديثة فيها هى المشكلة الوحيدة. فهناك جمهوريات عربية تكتمل فيها ولاشك مقومات الدولة الحديثة، بحكم تاريخها الاجتماعى، وعمقها التاريخى، مثل : مصر، وتونس والمغرب، وسوريا، ولكن كل واحدة منها لها مشكلاتها التى تحتاج ليس إلى إصلاح مبتور ولكن إلى تغيير شامل.

وإذا نظرنا -على سبيل المثال- إلى مصر وتونس وسوريا سنجد أنها تقوم -نظريا- على أساس التعددية السياسية والحزبية. ولكن فى كل بلد من هذه البلاد حزب سياسى حاكم ومهيمن، فى مصر الحزب الوطنى الديمقراطى، وفى تونس الحزب الدستورى، وفى سوريا حزب البعث. وكل حزب من هذه الأحزاب له -ولاشك- شرعيته التاريخية التى سمحت له باحتلال الفضاء السياسى فى بلده بالكامل!

هذه الشرعية التاريخية لكل حزب من هذه الأحزاب هى التى أتاحت لها أن تهيمن على مجمل الفضاء السياسى وتحول باقى الأحزاب السياسية إلى أحزاب هامشية لا دور لها. التغيير المطلوب فى هذه الحالة هو إيجاد صيغة بديلة لهيمنة الحزب الحاكم أو الحزب الأوحد. إن لم يتحقق ذلك فلا يمكن الحديث عن تغيير شامل.

نحن فى حاجة إلى تغيير شامل لطبيعة النظم السياسية العربية ذاتها، بحيث تستند السلطة فعلا وقولا إلى الجماهير فى ظل مبدأ تداول السلطة والفصل بين السلطات، والانتخابات الحرة النزيهة على كل المستويات.

وأول إشكالية تواجه الإصلاح فى المجتمع هى العمل من أجل تحويل التناقضات العدائية إلى تناقضات غير عدائية.. خاصة فيما يتعلق بالقوى المنتمية إلى الجبهات الداخلية.. معنى ذلك تغليب مايجمع على ما يفصل ويميز.. وإشعار الاطراف المتصارعة بأنه من الممكن أن يكون ما يجمعها أكثر أهمية وخطورة فى تقرير مجريات الأحداث مما يفصل بينها.

معنى ذلك أن الإصلاح إنما يقتضى أخذ وجهات نظر ومصالح الأطراف المختلفة فى الساحات الوطنية والقومية بعين الاعتبار.. أى التعامل مع كل طرف من هذه الأطراف بصفته «ذاتا» لها حقوق «مواطنة»، وليس مجرد «موضوع» لا مفر من التسليم بوجوده.. وأن يكون هناك سعى مشترك متواصل يحقق قدرا من التوازن بين ما على كل طرف تحمله من تضحيات وتنازلات.

معني ذلك البدء بمعالجة ظروف الذات قبل التصدى لمعالجة الحال مع الغير.. معني ذلك البدء بالنقد الذاتى كمدخل لنقد الآخر.. والمطلوب هنا البدء بنقد ذاتى شجاع.. هكذا يصبح النقد الذاتى أداة لتنشيط نقد الآخر، وإعطائه معنى ودلالة.. وأن نقدا لأى طرف آخر إنما يبدأ بنقد الذات..

قد يقال إن هذا النهج قد يحمل خطر التفريط.. والحقيقة أنه لا خوف من النقد الذاتى، حتى لو كان مفرطا.. فهذا ليس -كما يعتقد- تعبيرا عن ضعف. وعلى أى الأحوال، فإن التمادى فى النقد الذاتى فوق الحد الأمثل أقل ضررا من التقصير فى التقدم بنقد ذاتى ضرورى.. خاصة إذا ما أدركنا أن النقد الذاتى يكسب نقد الآخر مصداقية وقوة وشفافية وفعالية إن قضية النقد الذاتى تقتضى طرح الأسئلة المهمة التالية:

هل إعمال النقد الذاتى، وتحويل التناقضات إلى تناقضات غير عدائية، نهج يسقط الحاجة إلى العنف كلية؟.. ما شأن العنف وما مصيره فى ظل هذه المعطيات؟.. ما مصير الانتقام والثأر، الناجم عن ضراوة المواجهات، وبشاعة التضحيات التى يتحملها كل طرف، بغض النظر عن مسئولية هذا الطرف أو ذاك عن الصراعات الجارية؟.. أليست هناك صور من المقاومة المشروعة ضد أطراف فى ساحات المواجهة من المشروع -بل من الواجب- التصدى لها؟.. كيف يقاس العنف المشروع؟.. وما هو الخط الفاصل بين المقاومة المشروعة وغير المشروعة فى هذا الصدد؟.. هل تصور الاعتبارات المنبثقة من صميم غريزة البقاء أمرا مثاليا، ومن الجائز اسقاطها من الحساب؟.. إلى أى حد وارد تحويل كل التناقضات إلى تناقضات غير عدائية؟.. إلى أى حد من الممكن جعل النقد الذاتى المتبادل أداة فى تجريد التناقضات من طابعها العدائى؟.. إلى أى حد وارد أن تنتصر الديمقراطية فى النضال من أجل بلوغ تسوية فى الصراع العربى / الاسرائيلى؟.. إلى أى حد وارد أن تنتصر الديمقراطية فى العلاقات العربية/ العربية؟.. تلك هى بعض المعضلات التى تواجه أى جهد يبذل لاصلاح النظام العربى، فى ظرف اصبح فيه هذا الاصلاح قضية مصير للوجود العربى ذاته[٤].

رابعاً: وثيقة تطوير وتحديث واصلاح الوطن العربى:

صدرت فى شكل بيان سياسى يشمل ثلاثة عشر بندا فى مجالات الاصلاح السياسى

والاقتصادى والاجتماعى والتربوى، بهدف تحقيق تقدم المجتمعات العربية النابع من ارادتها الحرة، وبما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وامكاناتها، وتضمنت مبادئ أساسية:

١ – تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة فى المجال السياسى والشان العام، وفى صنع القرار، فى إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير، واستقلال القضاء بما يدعم دور المجتمع ومنظماته غير الحكومية، ويعزز مشاركة فئات الشعب رجالا ونساء.

٢ – الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة فى المجتمع وتدعيم حقوقها ومكانتها وتعزيز مساهمتها فى دفع عملية التنمية الشاملة.

٣ – مواصلة الاصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة شعوبنا، ورفع معدلات النمو، وتفعيل دور القطاع الخاص، وسياسة تحرير التجارة.

٤ – الاسراع بانجاز السوق العربية المشتركة، وتحقيق التكامل الاقتصادى، وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية، وتدعيم انخراطها فى السوق العالمية كمجموعة اقتصادية متماسكة منفتحة على الدول والتجمعات الاقتصادية.

٥ – وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لمعالجة ظاهرة الفقر والأمية وحماية البيئة وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية.

٦ – تحديث البنية الاجتماعية لدولنا، والارتقاء بنظم التعليم وتطوير قواعد المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

٧ – التعاون مع المجتمع الدولى فى اطار الشراكة المتضامنة، وعلى أساس المصالح المشتركة بهدف تحقيق ازدهار ونمو الدول العربية وشعوبها بما يسهم فى تعزيز الأمن والسلم والاستقرار اقليميا ودوليا.

٨ – مواصلة العمل فى اطار الشرعية الدولية وبشراكة مع المجتمع الدولى فى مكافحة الارهاب وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة، مع التمييز بين الارهاب المدان والحق المشروع للشعوب فى مقاومة الاحتلال.

٩ – التمسك بقيم التسامح والاعتدال وترسيخ ثقافة الحوار بين الأديان والثقافات(*).

إن محاولات الإصلاح وفق المبادئ الأساسية السابقة، تقتضى تحقيق تغيير شامل –بل قل تغيير جذرى– فى شتى المجالات والميادين. وعلى الرغم من الحاجة إلى التغيير كسبيل لإحداث نقلة فى الحياة السياسية وتحريك حالة الجمود التى تعتريها، ومن ثم اطلاق مرحلة جديدة فى مسيرة الدول العربية بعامة، وفى مصر بخاصة.

وبالنسبة لحديث التغيير الذى يسود الساحة السياسية حاليا فى مصر، فإنه لا يلقى الحماس المطلوب فى أوساط المجتمع هذه المرة، وذلك استنادا الى خبرة تغييرات كثيرة عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة، وجاءت على غير مستوى التحديات.

وفى الواقع، فإن الخطأ الجوهرى الذى اعترى تلك التغييرات، يتمثل فى أنها لم تكن فى معظم الأحيان أكثر من مجرد تبديل محدود فى الأشخاص، ولم تكن بداية لدخول مرحلة جديدة، ويتفرع هذا الخطأ فى حقيقة الأمر عن خطأ أكبر، يتمثل فى أن عملية التغيير كانت من فعل وفكر تيار واحد، ولم تكن نتاجا لرؤية وطنية تضمن مشاركة الجميع فى التفكير والمساهمة فى حل مشكلات بلادهم.

وهذا الوضع مثل على الدوام معضلة كبيرة فى سبيل تطوير تجربة التحول الديمقراطى لأن مظلة التحول الديمقراطى لم تتسع لتشمل كل القوى السياسية فى المجتمع المصرى، الأمر الذى كرس منطقا مغلوطا فى إدارة عملية التحول.

ومن ثم، فإن المطلوب فى عملية التغيير المقبل، أن تكون ذات منهجية مختلفة تعكس ادراكا لمجمل مفردات خريطة الحاجات الوطنية، كما تتصورها كل الفعاليات السياسية والمجتمعية الناشطة على مسرح الحياة العامة.

إن التغيير المطلوب، ينبغى أن ينصب حول تحقيق الاشتراطات الأساسية لتدشين تجربة تحول ديموقراطى جديدة، قادرة بالفعل على بناء نظام ديمقراطى حقيقى، وهذا معناه تلافى السلبيات الكبيرة التى حالت دون نجاح تجربة التحول الديمقراطى التي شهدتها مصر فى منتصف السبعينيات، حيث انتهت هذه التجربة إلى اشاعة جو من «التحرر» دون أن تنطلق نحو هدف بناء الديمقراطية، على غرار ما هو مفترض فى الأدبيات النظرية للتحول الديمقراطى، بل إن هذا التحرر ظل دون ضمانات تحميه فى أغلب الأحيان.

وتشمل هذه الاشتراطات أربعة أسس جوهرية، تتمثل فى: اطلاق وتعزيز الحريات العامة، وتعميق عملية المشاركة السياسية، وتجسيد مبدأ المساواة، وفتح الباب أمام عملية تداول السلطة، وهذه هى القيم الأساسية التى يجب أن ينبنى عليها أى نموذج ديمقراطى مبتغى.

فعلى الرغم من أن مصر قد شهدت خلال العقدين الأخيرين تناميا ملحوظا فى حريات الرأى والتعبير، فإن الانفتاح على هذا الصعيد لم يستطع أن يصل الى مرتبة تتجاوز ما اطلق عليه تقليديا «الخطوط الحمراء» المبنية بطبيعة الحال على معطيات سياسية وليست قانونية أخلاقية.

ومن ناحية ثانية، فإنه وعلى الرغم من ظهور العديد من القوى السياسية المشروعة خلال هذه الفترة، فإنه لاتزال هناك مشكلة حقيقية فى عملية المشاركة السياسية، ومن أهم مؤشرات ذلك، أن الخريطة السياسية تظل عاجزة عن التعبير عن كل القوى والتيارات

التى يموج بها المجتمع، وهذا الأمر يرجع بطبيعة الحال إلى العراقيل الكبيرة الموضوعة فى سبيل تأسيس الأحزاب السياسية، فى الوقت الذى لم تكن فيه القوى الحزبية المعارضة أكثر من مجرد أرقام، فى ضوء اقصاء هذه القوى وعدم اتاحة الفرصة أمامها لكى تقوم بدورها الطبيعى فى العملية السياسية.

وبالاضافة إلى ذلك، فإنه وعلى الرغم من أن الدستور المصرى، شأنه فى ذلك شأن الدساتير العربية قد كرس مبدأ المساواة، فإن ثمة غيابا ملحوظا فى اعمال هذا النص على أرض الواقع، حيث يؤكد الواقع، أن هناك مشكلات كثيرة تحول دون التطبيق الكامل لهذا المبدأ المهم، الذى يمثل الركن الركين لأى نظام ديمقراطى، حيث يبدو المصريون غير متساوين فى كثير من الحالات استنادا إلى ما يتيسر لكل منهم من مصادر نفوذ مشروعة كانت أو غير مشروعة.

وتظل مشكلة غياب تداول السلطة هى جوهر أزمة تجربة التحول الديمقراطى فى مصر، ذلك أن مصر لم تشهد حدوث مثل هذا الأمر بعد أكثر من ربع قرن على العمل بنظام التعددية الحزبية، الذى يفترض أن تكون هناك أحزاب تتعاقب على السلطة ببرامج محددة تطرحها فى انتخابات عامة تتوافر لها جميع ضمانات الشفافية.

وفى الواقع، فإن هذه الاشتراطات المطلوبة لبدء تجربة تحول ديمقراطى جديدة وحقيقية، تفترض اعادة هيكلة النظام السياسى، بما يفتح الباب أمام إمكان تحقق بعض تلك الاشتراطات بشكل مباشر، كما هو الحال مع توسيع آفاق عملية المشاركة السياسية من خلال القضاء على كل ما يعوق هذه المشاركة دستوريا وقانونيا، أو بشكل غير مباشر، كما هو الحال مع مبدأ تداول السلطة من خلال إيجاد بنية حزبية قوية يكون بإمكانها التنافس من أجل تحقيق هذا المبدأ على أرض الواقع، وانهاء احتكار إدارة العملية السياسية من قبل تيار واحد.

ومعنى ذلك أن هناك حاجة إلى حوار وطنى جدى يشمل جميع القوى السياسية، ولا يستبعد أيا منها كما حدث فى الحوارات السابقة للاتفاق على جدول محدد للانتقال الديمقراطى، وذلك من منطلق أن التفكير والعمل من أجل حاضر ومستقبل هذا البلد ينبغى أن يكونا مسئولية الجميع، وهذا حق أصيل لهم وواجب عليهم فى الوقت نفسه[٦].

خامساً: اسهامات التربية فى صياغة مبادرات التغيير والإصلاح وتحقيقها:

من منطلق مواجهة الضغوط الخارجية المتزايدة والتى تطالب فى مجملها بالاصلاح والتحديث، وعلى أساس أن المبادرات الداخلية للاصلاح والتحديث تأتى متناغمة مع

ثقافة السلطة الأبوية المهيمنة، والتى تتعمد تغييب أى دور اصلاحى نابع من الأسفل، يكون من المهم بمكانة أن يكون للتربية دورها المميز والمتميز فى تحقيق الإصلاح فى عصر العولمة.

وقد يقول سائل : **هل يمكن للتربية تحقيق ذلك الدور؟**

فى عصر العولمة، لايجب أن تنتظر التربية لحين أن تسنح الفرصة لأداء دورها، بل ينبغى أن تفرض نفسها على الأوضاع القائمة، ولا يكون هدفها تحقيق التغير فقط، وإنما تحقيق التغيير أيضًا، وخاصة أن الأحداث تتلاحق بسرعة كبيرة جداً فى جميع المجالات، بحيث يصعب أحيانا فهم مضامينها أو تجلياتها أو حتى تداعياتها.

ولكن: هل التربية من القوة بحيث يكون دورها فاعلا فى تحقيق الإصلاح المنشود فى وسط زخم المعانى فى مجتمع المعرفة؟

الحقيقة، التربية على مر العصور كان لها دورها فى تحريك الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان هذا الدور يتراوح ما بين القوة والضعف، حسب الظروف التى كانت تواجهها التربية، فإذا كانت الظروف مواتية، بحيث وجدت التربية ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية تسندها وتعضدها، ظهر دور التربية قويًا وبارزًا ومؤثرًا. أما إذا تداعت ظروف المجتمع، وكان يعانى من الوهن والأسقام، فإن دور التربية يكون ضعيفًا ومحدودًا وفى أضيق الحدود.

وعليه، يمكن أن يتمثل دور التربية فى تحقيق الإصلاح فى عصر العولمة فى تحمل مسئولية تنفيذ الأدوار التالية:

(١) الاصلاح سياسيًا :

* أن تبرز المناهج أهمية إعادة النظر فى الأوضاع السياسية، وضرورة تقديرها وتقييمها على أساس الارتباط بين السياستين: الخارجية والداخلية، وأن تكون الأولوية للسياسة الداخلية، لأنها تمثل الركيزة القوية التى تبنى عليها قوة الدولة الشاملة.
* أن توضح المناهج أن الهدف من السياسة الخارجية هو خدمة السياسة الداخلية وتعزيز قوتها وتأكيد مصالحها.
* أن تظهر المناهج أنه رغم حالة التردى المزعجة التى وصلت إليها ميادين عديدة من الأوضاع الداخلية، فمن الممكن تحقيق الإصلاح إذا خلصت النوايا، وعمل كل فرد من أجل تحقيق المصلحة العامة، وليس من أجل مصلحته الشخصية.
* أن تقدم المناهج الأسباب الموضوعية التى تؤكد أن الإصلاح والتغيير باتا ضرورة ملحة وقصوى، إذا أردنا -بالفعل- الاستمرارية والبناء بقوة فى أى مجال من المجالات، وذلك يستوجب استبعاد العناصر الفاسدة وغير المؤهلة للمناصب.

* أن تعمل المناهج بطريقة جادة لتوضيح أن التقدم بخطى بطيئة لايعد تقدمًا، بل تراجعًا للوراء، لأن التاريخ لن يرحم الكسالى والمتقاعسين، ناهيك عن أن العالم -من حولنا- يتقدم بسرعة رهيبة.
* أن تؤكد المناهج أهمية إدارة الإدارة القائمة على الجودة والكفاءة فى حل العديد من مشكلاتنا السياسية والصناعية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وحتى المشكلات الرياضية.
* أن تركز المناهج على التغيرات -وأحيانا التغييرات- العديدة الجارية فى العالم، وتأثيراتها الواضحة والمباشرة على واقعنا فى شتى المجالات والميادين، وأن تعرف المناهج -أيضًا- الضرورات والمستجدات والمستحدثات على الساحة الدولية، مع إبراز أهمية عدم وجود هوة كبيرة بيننا وبين الآخرين.
* أن تتمحور المناهج حول الاصلاح السياسى الذى يدور حول مجموعة من القضايا تشمل: المشاركة الديمقراطية وحرية الاختيار والتعددية الحزبية والانتخابات الحرة النزيهة والشرعية الدستورية وسيادة القانون وحقوق المواطن والإنسان والرقابة الشعبية وتدعيم اللامركزية وتداول السلطة والدور المتزايد للمجتمع المدنى واقتصاديات السوق وحرية التجارة والمنافسة وصولا للحكم الصالح القائم على الشفافية والنزاهة والمساءلة وتوفير الظروف لتحقيق مناخ الاستثمار الأمثل وزيادة القدرة التنافسية للصادرات.
* أن تتمركز المناهج حول أساليب تنشيط المجتمع المدنى ومساندة الجهود التطوعية.
* أن تبرز المناهج ضرورة مساندة التعددية السياسية، وذلك بالانتشار والانضمام إلى مختلف الأحزاب دون التركز فى حزب واحد فقط.
* أن تفند المناهج المزاعم المغرضة التى تدعى بأن ظروفنا المتخلفة لا تسمح بالديمقراطية، لأن الممارسة الديمقراطية تتطلب مستوى من الوعى والتقدم لم تصل إليه الشعوب العربية بعد، وأن تؤكد المناهج قدرة الإنسان على تجاوز العلل والعراقيل التى تحول دون جعل الديمقراطية منهجا حياتيا له.
* أن تؤكد المناهج ضرورة العودة إلى دولة القانون، وفصل السلطات، والرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية، مع أهمية رصد أعراض وعوامل انتاج التخلف السياسى، وتقديم الحلول المناسبة لمقابلة ذلك التخلف.

الإصلاح إقتصاديا :

* أن تبرز المناهج دور رجال الأعمال فى الإصلاح الاقتصادى، عن طريق تحقيق الآتى:
  - تنويع مصادر الدخل القومى حتى لا يعتمد على قطاع واحد.
  - تحريك سوق العمل والتخفيف من البطالة بتنمية فرص التوظيف.
  - الإقلاع عن الاستهلاك التفاخرى والقيام بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال، حرصًا على السلام الاجتماعى.

- إنعاش الأسواق والحفاظ على البيئة من التلوث وحماية المستهلك.
- المساهمة فى تطوير التعليم ورفع المستوى الثقافى للمواطنين.
- احترام الرأى العام والارتقاء بأذواق المستهلكين، ابتداءً من الاعلان التجارى عن سلعهم، وانتهاءً بخدمة ما بعد البيع.
- تقدير آليات السوق فى العرض والطلب وتشجيع المنافسة الحرة كأسلوب لإشاعة التسامح الثقافى والدينى والبعد عن الاحتكار والاستغلال، وذلك من أجل تسريع التنمية الاقتصادية.

* أن تؤكد المناهج ضرورة وجود سياسة واضحة لدعم البحث العلمى، بحيث تعتمد تفاصيلها على الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والاعتناء بتطوير مناهج التعليم، وخاصة فى مجال الرياضيات والعلوم.
* أن تشير المناهج إلى التحولات العالمية التى أدت إلى قفزات سريعة فى معدلات التنمية الاقتصادية وانتشار المعرفة الحديثة فى الدول الصناعية الكبرى، حيث احتفظت تلك الدول بالسيطرة على الأنشطة والعمليات الاقتصادية بشكل كبير، بينما حدث العكس فى الدول النامية التى تعانى من الدخل المنخفض وعدم القدرة على التعلم والحصول على المعرفة أو إجادتها.
* أن توضح المناهج جدوى إعادة النظر فى السياسات المتبعة حاليًا، فى التعامل مع العلم والتكنولوجيا، ودعمهما، لأن هذا الدعم له مردود اقتصادى عالى، ويسهم فى إثراء المخزون المعرفى.
* أن تلقى المناهج الضوء على أهمية تنمية التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق الفوائد الاقتصادية المتوقعة من العلم والتكنولوجيا.

(٣) الإصلاح علميًا :

* أن توضح المناهج أن حل المشكلات القديمة والملحة يمكن أن يتحقق من خلال نظم الاتصالات الحديثة، ويستوجب ذلك إعادة النظر فى سياسات التعامل مع العلم والتكنولوجيا، مع دعم القدرات ذات العلاقة المباشرة بالعلم والتكنولوجيا.
* أن تلعب المناهج دورًا مهمًا فى بناء القدرات المعرفية وانتشار الثقافة العلمية، مع إلقاء الضوء على تطور العلم وقيمة العلوم.
* أن تبرز المناهج أن التوسع فى بناء الموارد البشرية يدعم التوسع فى السياسات التعليمية، التى تعمل على تشجيع برامج الإبداع والابتكار والتجديد، والتى تستخدم معايير الكفاءة فى عملها.
* أن تؤكد المناهج أننا نعيش فى عصر لاتنفصل فيه النظرية عن تطبيقاتها العملية، حيث

التكامل بين العلم والتكنولوجيا حقيقة واقعة، كما يمكن استخدام ذلك التكامل فى تحديد أنسب الظروف لإجراء البحث العلمى أو التقنى، وفى تحقيق أغراض التعامل مع التحديات التقنية المطلوبة للتنمية، وخاصة فى الدول النامية.

* أن تظهر المناهج أهمية توفير الاعتمادات المطلوبة لدعم مجهودات البحث والتدريب، من خلال شبكات العلوم والتكنولوجيا الإقليمية، وعن طريق التعاون مع الدول المتقدمة. وفى هذا الشأن، توجد أربع خطوات إجرائية رئيسة مطلوبة لضمان نجاح تدعيم العلوم والتكنولوجيا، وهى:

- تفعيل دور الأكاديميات العلمية والهندسية القومية والمجتمعات المحلية العاملة فى مجال العلوم والتكنولوجيا.
- مواكبة مجتمع العلوم والتكنولوجيا العالمى.
- الارتقاء بالوعى العام باهمية العلوم والتكنولوجيا.
- حماية الموارد العامة وتعريف حدود الالتقاء بين العام والخاص.

(٤) الإصلاح اجتماعيًا :

* أن تشير المناهج إلى حالة التردى فى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، مما إنعكس سلبًا على تصرفاتهم، وبات كل إنسان يبحث عن مصلحته الخاصة. وأن تبرز المناهج إشكالية الأمر السابق، الذى يمثل معضلة كبرى فى طريق التقدم الإنسانى، لأنه لولا تعاون البشر فيما بينهم ما تحقق ذلك التقدم، وإنهار الوجود الإنسانى ذاته.

* أن تتناول المناهج أهمية تأكيد عملية التغيير الاجتماعى من أجل تحقيق عملية الإصلاح الاجتماعى، كعملية لها مضمونها وجدواها ومبررات طرحها.

* أن تبرز المناهج أهمية مواجهة الضغوط الخارجية المتزايدة، والتى تطالب فى مجملها بالإصلاح والتحديث لغرض فى نفس « يعقوب ». وأن توضح المناهج أن عمليات التغيير المجتمعية يجب أن لا تنطلق من عموميات فوقية، وإنما تعتمد على جزئيات شعبية فى تحقيقها، لتعبر عن الرأى الحقيقى للشعب فى تحديد صورة مستقبله.

* أن توضح المناهج أن مبادرات الإصلاح الداخلية ينبغى أن تنبثق من حاجات الناس، ولا تكون مجرد تصورات تتناغم مع ثقافة السلطة الأبوية المهيمنة والحاكمة، التى تتعمد تغييب أى دور إصلاحى نابع من الأسفل.

* أن تتطرق المناهج إلى أن بيانات المثقفين والمفكرين الخاصة بالإصلاح الاجتماعى، قد لا تخرج كثيرا عن الطابع الانفعالى الدعائى، التى تهدف مجرد امتصاص غضب الناس. وأن تبرز المناهج ضرورة أن تتوافق رؤية المثقفين والمفكرين مع طموحات وأحلام كل الناس بلا إستثناء، من خلال خطوات يمكن تحقيقها عمليًا، وبذلك لا تكون تلك الرؤية

مجرد محاولة لاستهلام الخط الإصلاحى لذر الرماد فى العيون، إنما تكون محاولة جادة لتحقيق الإصلاح الحقيقى.

* أن تبرز المناهج خطورة انقسام الآراء حول مبادرات الإصلاح، وأهمية وجود صحوة حقيقية للنهوض من جديد وإعادة بناء ما تم تدميره بسبب العجز والتخاذل والتيه فى سراديب الحكم والتحكم، وأهمية انجاز تغيير حقيقى يدشن لمرحلة جديدة من الفعل الإيجابى الاجتماعى تتجاوز حدود الانشغال بالبحث عن لقمة العيش والهم اليومى.

أن تقوم المناهج بتشريح وتفسير الأسباب والعوامل الاجتماعية الداخلية الدافعة لمبادرات التغيير والإصلاح، التى لن ترى النور ما لم تتوافر الشروط التالية:

- أن يتقبل أهل الحكم كل ما قد تسفر عنه نتائج التغيير والإصلاح، بما فى ذلك التضحية بوهج السلطة وبريقها، فى حالة حدة وضرورة وإلحاح متطلبات التغيير الاجتماعى.
- أن يسعى الناس إلى الضغط باستمرار على القيادة للحيلولة دون الحيد عن طريق الإصلاح، الذى يجب أن يكون بالنسبة للناس حقًا مكتسبًا لا تراجع فيه، حتى وإن اضطروا إلى تقديم القرابين فداءً له وحفاظًا عليه.
- أن يستغل الناس الفرصة التاريخية السانحة حاليا، والتى قد لا تتكرر كثيرًا، وهى توافر البعدين الداخلى والخارجى اللذين يطالبان بالتغيير، وأن يستثمروا هذه الفرصة جيدًا من أجل بدء عجلة التغيير فى الدوران، والضغط بقوة لتسريع وتيرة التغيير ونقلها من أدراج المسئولين إلى عقولهم.

* أن تناقش المناهج الاشكاليات التالية من قبل الشروع فى التغيير، ضمانًا لتحقق فرص التمتع بالحياة:

- جوهر التغيير المطلوب احداثه يعبر عن رغبات الناس وتطلعاتهم، حتى يكون تغييرًا حقيقيًا وليس مجرد ديكورات شكلية.
- القوى الاجتماعية بطبقاتها وتفريعاتها الفكرية المختلفة، يجب أن يكون دورها فاعلا فى بلورة مطالبها وصياغة رؤيتها للتغيير، كما ينبغى أن يكون لديها القدرة على اقناع النخب الحاكمة بالمبررات التى تدعو للإصلاح.
- ملاءمة التغيير وتوافقه مع الثوابت والمبادئ الأساسية الحاكمة للسلوك المجتمعى، سواء أكانت هذه الثوابت والمبادئ دينية أم ثقافية أم اجتماعية.

* أن توضح المناهج خطورة السلوك الذى استشرى وكأنه النار فى الهشيم، مثل: الشللية والمحسوبية والفهلوة واهمال أصحاب الخبرات رفيعة المستوى ليحل محلهم أهل الثقة، وأن تبرز المناهج -فى الوقت نفسه- ضرورة الأخذ بمعايير الإجادة والجدية وطهارة اليد.